

خريف ٢٠١٧



WOMEN'S ALLIANCE FOR SECURITY LEADERSHIP  
Preventing Extremism by Promoting Rights, Peace & Pluralism

# دور الشرطة المجتمعية في منع التطرف العنيف وحماية الحقوق

أهمية الشراكات بين المجتمع المدني والقطاع الأمني

مذكرة حول السياسات والتطبيق العملي لإعلام الاستراتيجيات الوطنية المعنية بمنع التطرف  
العنيف وتعزيز السلام المستدام

**ICAN** International  
Civil Society  
Action  
Network  
*For women's rights, peace and security*





# دور الشرطة المجتمعية في منع التطرف العنيف وحماية الحقوق

أهمية الشراكات بين المجتمع المدني والقطاع الأمني

الكاتبة الرئيسية

ميليندا هولمز

الكاتبان المساهمان

سانام أندرليني

روزالي فرانس

محررة السلسلة

رنا علام

الآراء الواردة بهذا التقرير لا تمثل بالضرورة كل المؤسسات والأفراد ذوي الصلة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لنظام الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

## شكر وتقدير

نود أن نشكر ديفين كويك ومونيكا مقار على دعمهما التحريري. كما نود أيضا أن نعبر عن تقديرنا للعديد من العضوات الملتزمات في التحالف النسائي من أجل القيادة الأمنية (WASL) على رؤاهن وإسهاماتهن البناءة التي ساعدت في تشكيل هذا التقرير الموجز، علاوة على تقديرنا للمساهمات في هذه النتائج من قبل المشاركات في السلسلة الأولى من اجتماعات مجموعة العمل الخاصة بالمنصة العالمية لتبادل الحلول (GSX)

ونشكر أيضا المؤسسات التالية على تعاونها معنا ودعمها السخي لعملائنا: وزارة الخارجية ومكتب الكومنولث بالمملكة المتحدة، ووزارة الخارجية النرويجية، وقسم الأمن البشري بالوزارة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية، علاوة على المعهد الملكي للخدمات المتحدة (RUSI) على إتاحة فرصة عقد أول اجتماع لمجموعة عمل المنصة العالمية لتبادل الحلول في مبانيه.

وأخيرا، نشكر زملائنا من منظمة البحث عن أرضية مشتركة، ومشروع الوقاية، والمركز العالمي للأمن التعاوني، والمعهد الملكي للخدمات المتحدة لدراسات الدفاع والأمن، ومركز جنيف لسياسات الأمن علي مشاركتهم في المنصة العالمية لتبادل الحلول .

# المحتويات

٤	شكر وتقدير
٦	الملخص التنفيذي
٨	النتائج الرئيسية
١٠	ملاحظات إرشادية لوضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية وإعداد البرامج
١٠	الاعتبارات المتعلقة بالسياسات
١٢	الاعتبارات البرنامجية والتقنية
١٤	الاعتبارات المالية واللوجستية
١٥	مقدمة
١٧	المنهجية
١٨	النهوض بروح الشرطة المجتمعية مفتاح منع التطرف العنيف
١٩	العوائق التي تحول دون فعالية الشرطة المجتمعية
٢٠	الممارسات السليمة في العلاقة بين الشرطة المجتمعية وجهود منع التطرف العنيف
٢٢	التفاعل بين المجتمع المدني وقطاع الأمن: ما هي أهميته وكيف يمكن تحقيق التقدم
٢٥	إطار: عينة لمعايير تحديد المجتمع المدني المحلي
٢٧	الخاتمة

«لا توجد مفاضلة بين عمل الشرطة وحقوق الانسان، فعمل الشرطة في أفضل حالاته ينبغي أن يتمثل في حراسة حقوق الانسان في المجتمع وتوسيع نطاق تنفيذها.»

(السير ستيفن هاوس، رئيس شرطة اسكتلندا سابقا)

## الملخص التنفيذي

في فبراير ٢٠١٧ عقد في لندن اجتماع المنصة العالمية لتبادل الحلول<sup>١</sup> (GSX) بشأن العلاقة بين الأمن والنوع الاجتماعي والتطرف وحضره أعضاء من التحالف النسائي من أجل القيادة الأمنية (WASL) وغيرها من المنظمات التي تقودها النساء والشباب والتي تعمل في مجال جهود منع التطرف العنيف جنبا إلى جنب مع العسكريين والأمنيين، وممثلي الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف لتحليل أثر التدخلات ذات الطابع الأمني في المساهمة في الحد من العنف المتطرف. وقد سلط هؤلاء الضوء أيضا على خبراتهم العملية في إشراك القطاع الأمني في منع التطرف العنيف ومكافحته، بما في ذلك بناء الثقة مع المجتمعات المحلية، واحترام حقوق الإنسان، ومراعاة قضايا النوع الاجتماعي، فضلا عن توفير التدريب للشرطة والجيش. هذا التقرير يستفيد من خبراتهم، بالإضافة إلى البحوث المكتوبة بشأن حالة السياسات والممارسات الحالية، والتشاور مع ما يزيد عن ٧٠ امرأة من النساء المضطلة بأعمال بناء السلام من ٣٠ بلدا بمنتهى آيكان السنوي في عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦ للمرأة والسلام والأمن.

١. وقد عقد اجتماع فريق عمل GSX المعني بمنع التطرف العنيف عن طريق تأسيس التعليم على الحقوق والسلام والتعددية، بالمشاركة بين آيكان وأوين إيشا/أرمانشهر Open Asia/Armanshahr، وشارك في استضافته الوفد الدائم لملكة النرويج لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). بالتنسيق مع الوفد الدائم للولايات المتحدة لدى اليونسكو ليتمشى مع اجتماع مجموعة سفراء اليونسكو «أصدقاء» منع التطرف العنيف» التي مولها مكتب وزارة الخارجية والكمونوت في المملكة المتحدة.

٢. المنصة العالمية لتبادل الحلول (GSX) هي آلية للحوار المنتظم على مستوى رفيع بين المجتمع المدني والحكومات حول القضايا المتعلقة بمنع التطرف العنيف والتي أطلقتها شبكتي آيكان ووصل بدعم من السيد رئيس وزراء النرويج في سبتمبر ٢٠١٥ في الأمم المتحدة. وقد توسعت الآن لتصبح لجنة توجيهية تضم ست منظمات، للحصول على المزيد من المعلومات برجاء الرجوع إلى: <http://www.icanpeacework.org/our-work/global-solutions-exchange/>.

تلتزم الشبكة الدولية لعمل المجتمع المدني (ICAN)، في قيادتها للتحالف النسائي من أجل القيادة الأمنية (WASL)، بضمان أن يتم الاستماع إلي منظورات المنظمات غير الحكومية المحلية التي تقودها النساء، وخبراتها وعملها الرائد في مجال منع التطرف العنيف من خلال تعزيز السلام والتعددية، وأخذها في الاعتبار في البيئات العالمية. وبصفتنا أحد مؤسسي المنصة العالمية لتبادل الحلول (GSX) فإننا ملتزمون أيضا بتمكين التبادل المنهجي بين القطاعات المتعددة بين النساء والممارسين الشباب والباحثين وصانعي السياسات عبر البلدان لتسليط الضوء على وجهات النظر البديلة حول جوانب منع التطرف العنيف ومكافحته. في بعض الأحيان تكون هذه التفاعلات مثيرة، حيث يتم تحدي المألوف والحكمة التقليدية. وهي دائما مثمرة، إذ أنها تعلم فهمنا الجماعي للعنف المتطرف وتعمل على تحسين استجاباتنا في السياسات والممارسات.

## النتائج الرئيسية:

١. إن منع التطرف العنيف في الممارسة العملية (PVE) هو سلسلة متصلة من التدخلات التي تشمل مكافحة التطرف العنيف وتمتد لتشمل مكافحة الإرهاب. ويمكن لمثل هذه التدخلات أن تحدث في آن واحد في كل من السياقات. فنهج منع التطرف العنيف لا يحل محل تلك النهج، ولكنه يعترف بأن الاستجابات القائمة على الحل الأمني لن تستطيع وحدها حل المشاكل.
٢. على المستوى التشغيلي والمحلي، يتمتع المجتمع المدني بالثقة والقدرة على التواصل مع المجتمعات المحلية، كما يمكنه أن يضمن أن البرامج تتسم بالأصالة وأنها ذات صلة بالسياق، مع تقديم المشورة للأطراف الفاعلة في مجال الأمن، وتيسير التفاعل بينها وبين المجتمعات المحلية، ورصد التدخلات لمنع الانتهاكات والحد منها.
٣. وتعد الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني بمثابة جسور لا غنى عنها بين الدولة والمجتمعات المحلية، وكثير منها يدير برامج مبتكرة ذات صلة بقطاع الأمن/الشرطة. وعلى الصعيد العالمي، ولا سيما بين الجهات الفاعلة في قطاع الأمن، هناك اعتراف بالقيمة الهائلة لما تقوم به منظمات المجتمع المدني.
٤. يمكن أن يؤدي انتشار الجهات الفاعلة الأمنية، ما بين ميليشيات أو جيش أو غيرها، في البيئات غير الآمنة والمتأثرة بالنزاعات، إلى تفويض سلطة الشرطة إلى حد كبير. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى أضرار على المدى البعيد، حتى بعد ذهاب الجهات الأمنية الفاعلة الرسمية الأخرى.
٥. لا توجد مفاضلة بين عمل الشرطة وحقوق الإنسان، فالشرطة غالباً ما تكون في خط المواجهة مع العنف وأول المستجيبين له. إذا تمتعت الشرطة بثقة مجتمعاتها المحلية، يمكنها أن تحذر من التطرف العنيف وتمنع حدوثه. ويعد تمتع الشرطة بالثقة على مستوى المجتمع المحلي أمراً بالغ الأهمية من أجل تعزيز قدرة الجماهير على مواجهة خطاب الجماعات المتطرفة التي غالباً ما تنتد بظلم الجهات الفاعلة الأمنية وقمعها وفسادها من أجل حشد التأييد.



٦. وتعد مستويات الفساد والانتهاكات من العوامل الرئيسية التي تضر بثقة الجمهور في الشرطة، ويرجع ذلك غالباً إلى ضعف الأجور وعدم كفاية التدريب.
٧. لا يمكن فرض عمل الشرطة المجتمعية الفعال في المجتمع ببساطة بصفته استراتيجية أو تكتيك لمنع التطرف العنيف، بل هي روح ينبغي غرسها في ثقافة الجهات الأمنية الفاعلة وممارساتها لسد الفجوات الموجودة بينها وبين الناس والمجتمعات المحلية التي تلتزم تلك الجهات بحمايتها وخدمتها.
٨. ومن أجل بناء الثقة بين الشرطة والمجتمعات المحلية، تتمثل الخطوة الأولى الحاسمة في الحاجة إلى إضفاء الطابع الإنساني على الشرطة، مع جعلها في الوقت نفسه أكثر قرباً من المواطن العادي، ويشمل هذا تمكين رجال الشرطة من خدمة مجتمعاتهم قرب أماكن سكنهم، وضمان أنهم يتحدثون اللغات المحلية، وأن الوحدات تعكس التنوع في المجتمع (على أساس النوع الاجتماعي والعرق والدين).
٩. كما ينبغي ألا تركز المشاركة والتعاون بين الشرطة والمجتمع المحلي بشأن قضايا التطرف العنيف على جمع المعلومات الاستخباراتية والكشف عن التهديدات فقط، حيث يخلق هذا دينامية للمخبرين تضيف الطابع الأمني على بيئة المجتمع، وتعرضه لخطر الانتقام من الأطراف المعنية التي تكون أفضل من يبني الجسور بين الجهات الأمنية الفاعلة وأعضاء المجتمع المحلي.
١٠. ينبغي أن تكون منظمات المجتمع المدني المحلية بين المشاركين الرئيسيين بدءاً بتقييم طبيعة التهديدات والتحديات والحلول وتحديد نطاقها، وتصميم السياسات الوطنية، وتنفيذها في المجتمعات المحلية. ونظراً للميل إلى إقصاء منظمات النساء والشباب، ينبغي بذل جهود خاصة لتحديد تلك المنظمات وضمان مشاركتها حيث أنها تتمتع بقدرة خاصة على الوصول إلى المجتمعات المحلية، وفهم للديناميات والاتجاهات التي غالباً ما تكون غير واضحة للكيانات الأكثر رسمية.

## ملاحظات إرشادية لوضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية وإعداد البرامج

تنقسم الملاحظات الإرشادية إلى ثلاثة مجالات ذات صلة بتصميم وتنفيذ السياسات الوطنية وخطط العمل والاستراتيجيات المعنية بمنع التطرف العنيف وتعزيز السلام المستدام: أولويات السياسات، والإجراءات التقنية والبرنامجية، والدعم المالي واللوجستي. وبالنظر لأهمية نهج «المجتمع بأكمله»، فإن الملاحظات الإرشادية المقدمة ذات صلة بجميع الأطراف المعنية المشاركة في المهمة بخدمة الشرطة المجتمعية.

### الاعتبارات المتعلقة بالسياسات:

١. يجب أن تكون روح خدمة المجتمع، وضمان السلامة، وحماية حقوق الرجال والنساء والأطفال ودعمها، ولا سيما أولئك الأكثر عرضة للعنف في قلب عمل أجهزة الأمن الحاضرة والنشطة في المجتمع. ويتطلب ذلك تحولا عميقا في البلدان التي يتم فيها تدريب الأجهزة الأمنية، بما في ذلك الشرطة، على حماية مصالح الدولة أو الأمن الوطني على حساب الأمن البشري.
١. تعد الشرطة المجتمعية الفعالة التي تعمل على أساس من الثقة المتبادلة والشمول والحوار بين الشرطة وأفراد المجتمع المحلي أمرا حاسما لنجاح جهود منع التطرف العنيف.
٢. يجب أن تكون التدخلات الأمنية على المستوى المحلي من أجل منع التطرف العنيف أو مكافحته جزءا من نهج شامل للعمل الشرطي الذي يعالج شواغل الأمن المحلي الأخرى التي يحددها أفراد المجتمع المحلي.
٣. يجب تطوير الشرطة المجتمعية جنبا إلى جنب مع المجتمع المحلي منذ بدايتها. ويتعين على الجمهور والشرطة تعزيز الثقة فيما بينهما، كما ينبغي عليهما احترام القيم المشتركة التي تدعم تلك الثقة. ويمكن لبعض النماذج القائمة أن توفر التوجيه، لكن لا يمكن استساخها بالكامل بدون تكييفها للخصائص الفريدة لكل سياق.
٤. يجب احترام الشرطة والجهات الأمنية الفاعلة بصفتهم بشر، بما في ذلك من خلال توفير الأجور الكافية وظروف العمل الكريمة، كما يجب أن تعطي الدول أولوية لتوفير التأمين في حالات الوفاة أو الإصابة، وبالمثل، يجب مساءلتهم عن أي انتهاكات أو فساد.

٢. يجب على الحكومات والجهات الأمنية الفاعلة أن تعترف بالدور الهام الذي يلعبه المجتمع المدني المستقل وتحترمه بصفته شريكا موثوقا به وليس خصما. التعاون وبناء الثقة يستغرقان الوقت ويحتاجان إلى الموارد، لكنهما ضروريان نظرا للخبرة الفريدة والقدرة على الوصول إلى المجتمعات المحلية والالتزام التي توفرها تلك المنظمات.

١. يمكن أن يكون هناك تقسيم عملي للعمل بين المجتمع المدني وقطاع الأمن في المجتمعات بهدف تعزيز المزايا الاستراتيجية لكل منهما، فعلى سبيل المثال، تكون منظمات المجتمع المدني في وضع أفضل لتوجيه الأفراد وتيسير العمليات المجتمعية وتزويد الشرطة بالتدريب حول التعامل مع شواغل المرأة، كما يمكنها سد بعض الفجوات التقنية المحددة، مثل تلك المتعلقة بمشاركة النوع الاجتماعي والشباب.

٢. ينبغي الاستفادة من خبرات الشبكات العالمية لمنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء والشباب في كل من السياقات الوطنية والتوطين (إضفاء الطابع المحلي على الأنشطة)، نظرا لعمليتها المكثف مع الشرطة وقطاع الأمن، وخبرتها في إعداد خطط العمل الوطنية المتعلقة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن على النحو المكرس في قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ و ٢٢٥٠.

٢. أفضل آلية «إنذار مبكر» بخصوص التطرف العنيف تتمثل في الاستماع إلى المجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب وغيرها من الفئات المهمشة، والأخذ بنصائحهم عندما ينبهون إلى تزايد التشدد والتطرف داخل مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم الأكبر. كما ينبغي ألا تركز الإنذارات المبكرة فقط على جمع المعلومات الاستخباراتية عن الأشخاص.

١. قبل أن ينزع التطرف إلى أعمال العنف، غالبا ما يستخدم الكلمات العنيفة عن طريق تكريس الكراهية وانتهاكات حقوق الإنسان والتعصب. وفي حين يجب احترام حرية التعبير وضمائنها، ينبغي أيضا محاسبة الذين يحرضون على العنف أو يتغاضون عنه.

٤. من خلال الدبلوماسية، مساءلة الدول عن الأعمال القمعية التي ترتكب باسم مكافحة الإرهاب على نحو يؤدي إلى نتائج عكسية ضد أهداف السلام والأمن.

### الاعتبارات البرنامجية والتقنية:

١. إجراء التقييمات قبل تنفيذ البرامج لتعزيز التفاعل بين منظمات المجتمع المدني وقطاع الأمن منذ البداية:

  ١. دراسة مبادئ الشرطة وما إذا كانت تحمي الدولة أو المواطنين،
  ٢. تقييم سلوك الشرطة كأحد العوامل المحركة للتطرف العنيف (مثل الفساد، والانتهاكات وإساءة المعاملة). وإجراء دراسات حيثما أمكن لوضع التدابير الأساسية.
  ٣. النظر في دور المجتمع المدني فيما يتعلق بالحكومة، وطرح السؤال عما إذا كان يعمل كمعاقد أو متعاون أو استشاري أو كمعارضة
  ٤. النظر في سياق النزاع وطرح السؤال عما إذا كان النزاع نشطا، أم أنها مرحلة ما بعد النزاع أم أنه لا يوجد نزاع. الكثير من ديناميات عمل الشرطة مشتركة عبر سياقات متنوعة في مراحل مماثلة من التعامل مع النزاعات العنيفة (مثل أيرلندا الشمالية وسريلانكا).

٢. تقديم الدعم للجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتعزيز احترامها في التعامل مع الحكومة والمسؤولين متعددي الأطراف ومسئولي الأمن عن طريق الاعتراف العلني بعملها وتقديره بما يضمن أيضا تيسير التعريف بها.
٣. استشارة الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية المستقلة ذات السمعة الطيبة للمساعدة في تحديد وتسهيل الوصول إلى الجهات الفاعلة المحلية والمجتمع المدني وضمان مشاركتها، لا سيما منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء والشباب والفئات المهمشة.

٤. التشاور مع المجتمع المدني، وخاصة النساء والشباب والفئات المهمشة الأخرى، واحترام معرفتها وخبراتها المحلية، الأمر الذي يمكن أن يكون ذا قيمة خاصة من أجل:
١. تحديد القمع وانتهاكات حقوق الانسان المتزايدة بصفتها علامات تحذيرية على التطرف،
٢. دعم الممارسات الابتكارية القائمة، وتجنب التكرار والممارسات غير الفعالة،
٣. دعم إدماج المجتمع المدني في عمليات رصد السياسات والاستراتيجيات المعنية بمنع التطرف العنيف ومكافحته، والاستراتيجيات التي تقودها الجهات الفاعلة الوطنية والدولية.
٥. تعزيز بناء الثقة عن طريق تمويل المنتديات التي ينظمها المجتمع المحلي لإجراء الحوار بين الشرطة والمجتمع المدني بهدف التعامل مع شواغل المجتمع المحلي، بما في ذلك التطرف العنيف على سبيل المثال لا الحصر.
٦. إشراك المجتمع المدني، ولا سيما الشباب والنساء وغيرهم من الفئات المهمشة، في تصميم العمليات وتنفيذها ورصد المشاركة بين المجتمع المحلي والشرطة منذ البداية لضمان الفعالية وتعزيز دعم مثل تلك الأعمال الشرطية.
٧. دمج آليات رد الفعل التقييمية والتعقيبات، بما في ذلك عمليات الرصد التي يقوم بها المجتمع المدني المستقل، لقياس الأثر وضمان التعلم من جميع جهود المشاركة بين قطاع الأمن والمجتمع المدني وتدريب الشرطة، علاوة على تبادل النتائج من أجل تحسين الممارسات والتعامل مع القضايا والثغرات الناشئة.
٨. توظيف أفراد الشرطة المحليين لبناء الثقة في علاقاتهم مع المجتمع المحلي.
٩. الاحتذاء بالمجتمع المدني فيما يتعلق بكيفية التعاون داخل قطاع الأمن ومتى يتم التعاون، وأي الجهات الفاعلة يتم التعاون معها على المستوى المحلي، وتجنب تعريض الجهات الفاعلة بالمجتمع المدني للخطر.
١٠. دعم شبكات الأقران والمناجر القائمة لتنمية القدرات وتبادل المعرفة عبر السياقات وفيما بين القطاعات.
١١. تشجيع وتيسير المزيد من المشاركة المنهجية متعددة القطاعات لجهود منع التطرف العنيف بين الجهات الفاعلة بقطاع الأمن والمجتمع المدني، بما في ذلك من خلال المنصة العالمية لتبادل الحلول (GSX).

## الاعتبارات المالية واللوجستية:

١. ربط تمويل وكالات الأمن المحلية بالشراكات المجتمعية وشراكات المجتمع المدني الفعالة ورصد الإنفاق لضمان الإنفاق المسئول.
٢. ضمان توفير الرواتب والاستحقاقات الكافية في الوقت المناسب للشرطة، علاوة على توفير ظروف كريمة للعمل والمعيشة بما يتناسب مع الدور المهني والمخاطر الشخصية للوظيفة.
٣. ضمان تخصيص الأموال الكافية لدعم وبناء قدرات التكيف والصمود من خلال المشاركة المدنية والتماسك الاجتماعي، وليس فقط للتعامل مع القلة التي تتجه إلى العنف.
٤. ضمان حصول جهات المجتمع المدني الفاعلة المشاركة على الحماية الكافية لأمنها الشخصي، ومراعاة مراجعة البروتوكول بانتظام، خاصة إذا كانت تواجه تهديدات من جهات فاعلة في الدولة.
٥. تقديم الدعم من أجل التغلب على الحواجز اللوجستية التي تواجه التعاون والتبادل:
  ١. ضمان تأكيد الضعاليات قبل موعدها بوقت كاف وتوفير الوثائق التي تدعم المشاركين من المجتمع المدني في الحصول على التأشيرات اللازمة.
  ٢. عقد الاجتماعات في مناطق مختلفة كلما كان ذلك ممكناً للحد من أعباء السفر.
  ٣. تخصيص الميزانية لمشاركة ممارسي القطاع الأمني على المستويين المحلي والوطني في الاجتماعات المشتركة بين القطاعات وفي الاجتماعات الدولية كجزء من تطورهم المهني.
  ٦. توفير الموارد اللازمة لتوثيق ونشر دراسات حالات النجاح والفشل في العمليات العسكرية وعمليات السلام الدولية فيما يتعلق بدفع نمو الميليشيات وجماعات التطرف العنيف، لأغراض الشفافية والإرشاد السياسات المستقبلية.
  ٧. تمويل البحوث ونشر نتائجها بشأن أثر المقاتلين الأجانب على كل من المجتمعات المضيفة ومجتمعاتها الأصلية على حد سواء، مع إيلاء اهتمام خاص للديناميات الجنسانية وأثرها على الشرطة المجتمعية لمنع العائدين من نشر الأفكار المتطرفة واجتذاب آخرين.

## المقدمة

لقد هيمن القطاع الأمني والتدخلات التي تتحاز للحلول الأمنية لفترة طويلة على الكفاح العالمي ضد التطرف العنيف. وقد كرس معظم الحكومات موارد هائلة للتدابير الأمنية المشددة وتدابير مكافحة الإرهاب، مع تكريس موارد أقل بكثير للنهج الأمنية الأكثر ليونة وإن كانت أكثر تعقيدا. لكن البرامج الوطنية والدولية، والتدريب والتمويل ذو الصلة الرامي إلى مكافحة التطرف العنيف (CVE) في غياب الرقابة الكافية قد سمحت للجهات الفاعلة في مجال أمن الدولة بإضفاء الشرعية على الانتهاكات التي ترتكب ضد المدنيين في المجتمعات المحلية. إن مثل هذه الممارسات السلبية لا تؤدي فقط إلى تقليص ثقة الجمهور في الدولة، ولكنها أيضا أدت إلى تأجيج التطرف والإدراك بأن الجهات الحكومية الفاعلة هي جزء من المشكلة أكثر منها جزء من الحل<sup>٢</sup>.

وإدراكا منها للقيود الواقعة على نهج مكافحة الإرهاب والحلول الأمنية في ٢٠١٥، احتشد العديد من الحكومات والمنظمات متعددة الأطراف حول الدعوة إلى التحول إلى مكافحة التطرف العنيف ومنعه من خلال إيلاء مزيد من الاهتمام للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للمشكلة، علاوة على إشراك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني وعقد الشراكات معهما. وقد شددت خطة العمل الخاصة بالأمن العام السابق للأمم المتحدة بشأن منع التطرف العنيف (٢٠١٦) على دور منظمات النساء والشباب. كما أكد مجلس الأمن دعمه والتزامه بهذه القطاعات من خلال اعتماد القرارين رقم ٢٢٤٢ و٢٢٥٠<sup>٤</sup>.

ويمثل منع التطرف العنيف من الناحية العملية جزءا من سلسلة متصلة من التدخلات التي تشمل مكافحة التطرف العنيف وتمتد لتشمل مكافحة الإرهاب. ومن الجدير بالذكر أن منع التطرف العنيف لا يحل محل تلك النهج، لكنه يعترف بأنها منفردة لا تستطيع حل المشاكل. فضلا عن ذلك، يحول إطار منع التطرف العنيف أيضا الخطاب والممارسة بعيدا عن رد الفعل والسلوك السليبي ونحو التدابير الأكثر استباقية التي تعالج الأسباب الجذرية وتعزز السلام والحقوق والتعددية في مواجهة العنف والانتهاكات والتصعب.

ومن خلال التأكيد على نهج شامل يراعي بعد النوع الاجتماعي (الجندر)، يساعد أيضا إطار منع التطرف العنيف على تسليط الضوء على العمل الحاسم الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني المستقلة، لا سيما المنظمات الشعبية التي تقودها النساء والشباب، من أجل استعادة الكرامة، وتعزيز التماسك الاجتماعي وتوفير رؤية بديلة لمجتمعاتنا.

٢. سانام ناراجي-أندرياني وآخرون، الحقائق غير المرعبة والحكمة غير التقليدية وجهات نظر النساء حول التطرف العنيف والتدخلات الأمنية، أيكان والتحالف النسائي من أجل القيادة الأمنية؛ واشنطن العاصمة، مارس ٢٠١٦، الملخص التنفيذي، يمكن الاطلاع عليه هنا:

[www.icanpeacework.org/wp-content/uploads/201703//WASL-Security-Brief-Exec-Summary-2016.pdf](http://www.icanpeacework.org/wp-content/uploads/201703//WASL-Security-Brief-Exec-Summary-2016.pdf).

٤. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، يمكن الاطلاع عليه هنا:

[http://www.un.org/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=S/RES/2242\(2015\)](http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2242(2015))، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، القرار رقم ٢٢٥٠، يمكن الاطلاع عليه هنا:

<http://unoy.org/wp-content/uploads/SCR-2250.pdf>.

منظمات المجتمع المدني المحلية تلعب دورا هاما للغاية في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته لأنها تتمتع بثقة مجتمعاتها المحلية وتعد من المحاورين الرئيسيين في تلك المجتمعات. كما أنها تتمتع أيضا بخبرة طويلة مع أنواع البرامج التي تحظى باعتراف متزايد باعتبارها مهمة للوقاية.

وكما هو مبين في تقرير «الحقائق غير المريحة والحكمة غير التقليدية» فقد «أظهرت التجربة أن الاستراتيجيات الدولية والوطنية نادرا ما تثبت فعاليتها إذا ما قامت بإقصاء المجتمعات المحلية والمنظمات التي لديها سجل حافل واهتمام بمنع العنف وتعزيز الحقوق والتعددية. وعلى النقيض من ذلك، تؤدي العمليات الشاملة للجميع إلى تعميق مشاعر الملكية المحلية والمساءلة وتقلل الفساد بين جميع الأطراف».

تقع الشرطة المجتمعية بين الجهات الفاعلة في مجال أمن الدولة والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني، وعلى الرغم من أهميتها بصفقتها أحد الجوانب الحاسمة لمنع التطرف العنيف ومكافحته بصورة فعالة، إلا أنها غالبا ما يتم تجاهلها وتعاني من نقص الموارد. وفي العقد الماضي خطا المجتمع الدولي خطوات هامة تجاه إشراك المجتمع المدني، على وجه الخصوص فيما يتعلق بتوفير الأمن المجتمعي الفعال. وعلى المستوى التشغيلي، يمكن لوجود المجتمع المدني ضمان أن البرامج ذات صلة وتتسم بالأصالة بالنسبة للسياق المحلي مع تقديم المشورة للجهات الأمنية الفاعلة، وتيسير التفاعل بينها وبين المجتمعات المحلية، علاوة على رصد التدخلات الرامية إلى منع الانتهاكات والحد منها.

يقدم تقرير «منع التطرف العنيف وحماية الحقوق والشرطة المجتمعية: أهمية الشراكات بين المجتمع المدني والقطاع الأمني» ملخص للقضايا والثغرات الهامة لصناع السياسات والقطاع الأمني بشأن الممارسات السليمة، كما يقدم التوصيات التي من شأنها أن تساعد على تحقيق فعالية عمل الشرطة المجتمعية، ليس فقط لمنع التطرف العنيف، ولكن لضمان الأمن والثقة في القطاع وتعزيز السلام والتماسك الاجتماعي لجميع أفراد المجتمع المحلي.



## المنهجية

يستند هذا التقرير المشترك بين الشبكة الدولية لأنشطة المجتمع المدني (آيكان ICAN) والتحالف النسائي من أجل القيادة الأمنية (WASL) إلى البحوث التي تم إجراؤها بالتعاون مع مجموعة من الأطراف المعنية العابرة للقطاعات تشمل الممارسين في مجال السلام، ونشطاء المجتمع المدني، والممارسين في القطاع الأمني، والباحثين، وصناع القرار وغيرهم من ذوي الخبرة في مجال منع التطرف العنيف، والتدخلات الأمنية، والنوع الاجتماعي، والمجتمع المدني خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وقد نشرت آيكان النتائج والتوصيات في تقرير عام ٢٠١٦ المعنون «حقائق غير مريحة وحكمة غير تقليدية: وجهات نظر النساء بشأن التدخلات الأمنية والتطرف العنيف»

في فبراير ٢٠١٧ شاركت آيكان في استضافة أول اجتماع لخبراء المنصة العالمية لتبادل الحلول (GSX) حول العلاقة بين التدخلات الأمنية، والتطرف العنيف والنوع الاجتماعي من أجل استعراض التوصيات وتبسيط الضوء على الاتجاهات والممارسات السليمة. ومن الجدير بالذكر أنه تم تصميم المنصة العالمية لتبادل الحلول (GSX) لتمكين التبادل المفتوح والأفقي للتحليلات ووجهات النظر والخبرات بين الأطراف المعنية المتنوعة من المجتمع المدني والحكومات عبر القطاعات والسياقات الجغرافية ذات الصلة للتوصل إلى الحلول المستدامة التي من شأنها منع التطرف العنيف ومكافحته (P/CVE). ويبرز النهج الذي تتبعه آيكان وجهات نظر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني النسائي المستقل ويقوم بدمج التحليلات الجندرية لمعالجة الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بسياسات السلام والسياسات الأمنية.

ويقدم هذا التقرير ملخص للمواضيع المشتركة الحاسمة التي أثرت، كما يتناول حلا شاملا ويقدم توصيات قابلة للتنفيذ إلى صانعي السياسات على الصعيدين الوطني والدولي، وممارسي القطاع الأمني، والخبراء، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل تحسين تدخلات القطاع الأمني بشأن منع التطرف العنيف.

«يحتاج الناس إلى رؤية الوجه الانساني للشرطة.»

(آتشيليكي كريستيان ليكي، المنسق الوطني، ركن الشباب المحلي بالكاميرون)

## النهوض بروح الشرطة المجتمعية مفتاح لمنع التطرف العنيف

غالبًا ما تكون الشرطة، وخاصة تلك الموجودة على مستوى المجتمع المحلي، أول نقطة اتصال بين المواطنين والدولة في مجال الكفاح ضد التطرف العنيف، ويحدد سلوك الشرطة ما إذا كان الشعب سيعتبرهم حماة له، أو يزيد من حدة المظالم التي غالبًا ما تساهم في نمو التطرف.

وقد اتفق ممارسو المجتمع المدني والجهات الأمنية الفاعلة على أن تتمتع العمل الشرطي بثقة المجتمع أمر بالغ الأهمية لمنع التطرف العنيف والعنف المرتبط به. كما يمكنه أيضا أن يعمق قدرة الجمهور على الصمود في وجه أيديولوجيات الجماعات المتطرفة وخطابها الذي غالبًا ما يندد بالمظالم، والقمع، والفساد من جانب الجهات الأمنية الفاعلة بهدف حشد التأييد لقضية تلك الجماعات.

لكن الشرطة المجتمعية الفعالة لا يمكن فرضها أو تطويرها ببساطة كاستراتيجية أو تكتيك لمنع التطرف العنيف، بل هي روح ينبغي غرسها في ثقافة الجهات الأمنية الفاعلة وممارساتها لسد الفجوة بينها وبين الناس والمجتمعات المحلية التي تلتزم بحمايتها وخدمتها. وكما قال رئيس شرطة اسكتلندا السابق السير ستيفن هاوس: «من الصعب تعريف الشرطة المجتمعية... فهي تعتمد على قبول المجتمع ورضائه. لا يمكنك إنشاء شرطة مجتمعية بين عشية وضحاها، فهي تحتاج إلى الشراكة مع المجتمع المحلي، كما لا يمكنك أن تأخذها من مجتمع يقبلها وتفرضها على مجتمع يرفضها. بل يجب أن تكون المجتمعات شريكة في تصميمها وتنفيذها... يجب أن تكون القيم مشتركة بين الجمهور والضباط، [وإلا] يمكن أن تكون شرطة مجتمعية بالاسم فقط، لكنها ليست كذلك. فالأمر مشابه لمحاولة غرس نبتة في بيئة غير مناسبة. لن يقدر لها الحياة.»

في أفضل حالاتها تؤسس الشرطة المجتمعية عقدا اجتماعيا بين المواطنين والدولة أو تعززهم لضمان التحرر من جميع أشكال العنف. وقد دعا التحالف النسائي من أجل القيادة الأمنية لهذا التغيير في تقريره الموجز الصادر عام ٢٠١٦، مسلطا الضوء على الآثار السياسية بالنسبة للحكومات المانحة: «هناك حاجة إلى تحول عقائدي ونموذجي في مفهوم الأمن: من كسب السلطة عن طريق العنف وتاريخ من خدمة النظم القمعية إلى تعزيز حقوق السكان المدنيين وحمايتهم وخضوعها للمسائلة من قبلهم. ينبغي على الجهات الدولية الفاعلة إن تأخذ في الاعتبار أن قيامها بتمويل النظم وتجهيزها وتدريبها مع غض النظر عن الانتهاكات، يعد شراكة بالاصمت.»

## العوائق التي تحول دون فعالية الشرطة المجتمعية

كما لوحظ في تقرير الحقائق غير المريحة، والحكمة غير التقليدية، أنه «في حين أن المسؤوليات التي يتحملونها هائلة، فإنه ليس من غير المألوف أن نسمع عن ضباط شرطة يعملون بدون الحصول على رواتبهم لأشهر عديدة متواصلة، مما يساهم في ارتفاع معدلات ترك الخدمة أو الفساد، وكون الشرطة مصدر رئيسي للنفذ والظلم الذي يغذي مد التطرف».

وعندما يتعلق الأمر بالتعامل مع هذا الانفصال بين الشرطة والمجتمع، يعد إضفاء الطابع الإنساني على رجال الشرطة، مع جعلهم أكثر قربا من الناس العاديين خطوة أولى حاسمة. وكثيرا ما يكون تعامل الحكومات نفسها مع رجال الشرطة مهين يفتقد إلى الاحترام. ويتجلى هذا في انخفاض رواتبهم (أو غيابها)، وغياب الحماية لهم ولأسرهم بالرغم من المخاطر التي يواجهونها، وفي الوقت نفسه، خاصة في الدول التي لها تاريخ من أعمال الشرطة التعسفية، من الضروري أن يتم تدريب الضباط وغرس روح الاحترام وخدمة الجمهور فيهم، علاوة على عدم حملهم للسلاح أو ارتدائهم الزي الرسمي من شأنه أن يزيد اتساع الفجوة أو الخوف منهم أو انعدام الثقة بهم. كما أكد السير ستيفن هاوس، «لا توجد مفاضلة بين عمل الشرطة وحقوق الانسان. فعمل الشرطة في أفضل حالاته يجب أن يحمي حقوق الإنسان في المجتمع ويعظمها... وهذا يبدأ بمعاملة الحكومات لضباط الشرطة والموظفين بالاحترام الواجب للبشر... كيف يمكننا أن نتوقع منهم أن يعاملوا الجمهور بشكل عادل إذا افترق التعامل معهم إلى ذلك؟»

يتمثل العامل الثاني الملاحظ في إرسال رجال الشرطة للعمل في مناطق بعيدة عن أماكن سكنهم، ظاهريا لمنع الفساد والمحسوبية، الأمر الذي يمكنه أيضا أن يضر هدف إرساء حوار قوي وبناء الثقة بين الشرطة والمجتمعات المحلية. غياب الروابط مع المجتمعات المحلية والفترات القصيرة التي يقضونها في الخدمة في أي مكان لا يحفزهم على الاستثمار في بناء علاقات مع المجتمع المحلي الذي يعملون به. في بعض الدول، قد تكون هناك حتى حواجز لغوية أو ثقافية بين أفراد الشرطة الأتيين من مناطق وأقاليم مختلفة وأفراد المجتمعات المحلية، مما يساهم في اضمحلال الثقة وتلاشيها.

في البلدان حيث التماسك الإقليمي والسياسي ضعيف أو حيث تتعرض سلطة الدولة المركزية للتهديد (أو ينظر لها على هذا النحو)، قد تقاوم الحكومات العمل الشرطي الفعال الذي يراعي المجتمع المحلي حيث أنه يحول السلطة إلى المستوى المحلي.

قد يزيد عدم الثقة في الشرطة بين المتضررين من الانتهاكات التي يرتكبها ضباط الأمن النظاميين. وكان هذا هو الحال في سريلانكا في فترة ما بعد الصراع حيث كانت ضابطات الشرطة يخشين الذهاب إلى القرى، بينما كانت النساء المدنيات يخفن من ضباط الشرطة الذكور. وقد تم التوصل إلى الحل عن طريق إيجاد فضاء للحوار لمناقشة هذه المخاوف وأفضل نهج للتصدي لها - أن يرافق الذكور من الشرطة الشرطيات في القرى، لكن الضابطات النساء فقط يدخلن البيوت.

تشكل البيئات المتضررة من النزاعات، والسياقات التي يكون فيها للجهات الفاعلة العسكرية وجود قوي وواضح تحديا خاصا للشرطة. ومن المرجح أن يثق الناس (وقد يكونون أكثر حذرا تجاه) في الذين قاموا بحمايتهم أثناء النزاع أو الذين استعادوا السيطرة على الأراضي المتنازع عليها. ويمكن لانتشار الجهات الفاعلة الأمنية ما بين ميليشيات وأفراد أخذوا على عاتقهم مهمة الحماية والجيش أو غيرهم أن يؤدي إلى تقويض سلطة الشرطة بشدة، خاصة إذا كانوا يعانون من نقص التدريب والمعدات وضعف الأجور. في نيجيريا، على سبيل المثال، في المناطق التي تمت استعادتها مؤخرا من بوكو حرام، يرجح أن يلتزم المدنيون المساعدة من العسكريين أكثر من التماسها من الشرطة. وهو موقف صعب حيث أنه كلما ازداد تهميش الشرطة، تقل قدرتها على إقامة العلاقات مع المجتمع المحلي وبالتالي بناء الثقة. ومع ذلك، فإن هذا التدهور في الثقة

لا يقتصر على السياقات المتأثرة بالنزاعات أو النامية، فني المكسيك لا يبلغ ٩٠٪ من السكان الشرطة عن الجرائم<sup>٨</sup>، وفي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة<sup>٩</sup> أعرب أكثر بقليل من نصف السكان عن ثقتهم في الشرطة. وتقل هذه الأرقام بين المجتمعات المهمشة وتلك التي تكون فيها الشرطة أكثر نشاطا، وهي تدل على انعدام الثقة وغياب العلاقات الفعالة على مدى سنوات، الأمر الذي يجب معالجته من خلال تحولات جذرية في ثقافات العمل الشرطي.

أخيرا وبالتأكيد ليس آخرا، يجب ألا يركز تعاون الشرطة والمجتمع المحلي في مجال قضايا التطرف العنيف فقط على جمع المعلومات الاستخبارية والكشف عن التهديدات، حيث يخلق هذا دينامية للمخبرين من شأنها أن تؤدي إلى التركيز على الحل الأمني وحده في المجتمع، وتخطى بحدوث ردة فعل عكسية ضد أكثر الأطراف المعنية قدرة على أن يكونوا بمثابة جسر بين الجهات الأمنية وأفراد المجتمع المحلي. على سبيل المثال، هناك الكثير من النقاش مضاده أن الأمهات يرين علامات التطرف على أبنائهن أو أقاربهن الذكور ويرغبين في منعهم. وبالمثل، يمكن للنساء دخول أي منزل في كثير من المجتمعات المحلية واكتشاف أشياء لا تعرفها الشرطة، وبالتالي يمكنها أن تطلق التحذيرات مبكرا بشأن تهديدات العنف المتطرف. ومع ذلك، فإن استغلال أعضاء المجتمع، ولا سيما النساء، باعتبارهن أصولا استخباراتية يعد نهجا قصير النظر، لأنه يهدد سلامتهن الشخصية وأمنهن، ويزرع الشك وعدم الثقة والانقسام داخل المجتمعات المحلية. أما في حالة التدخلات الدولية، يمكن أن يؤدي هذا إلى المزيد من الصراع ويعزز التصور بأن الحكومات الأجنبية تستغل النساء، لا سيما الناشطات في مجال السلام أو «مختلف الفصائل السياسية أو الإثنية أو الدينية أو الأيديولوجية لتحقيق أهدافها الخاصة، بما يضر البلد»<sup>١٠</sup>.

### الممارسات السلمية في العلاقة بين الشرطة المجتمعية وجهود منع التطرف العنيف

في نيجيريا وسريلانكا وإندونيسيا والمغرب وغيرها، تعمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني -بما في ذلك النساء- مع الشرطة المحلية، على سبيل المثال، من خلال توفير التدريب لتحسين قدراتها على تلبية احتياجات المجتمع المحلي على نحو فعال. ويعد الأثر الرئيسي لمثل هذه المبادرات أنها تبني العلاقة بين الشرطة والمجتمع من خلال جعل الشرطة أقرب للمواطنين، ويمكن لهم الوصول إليها والتواصل معها.

❖ **الشراكة مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني المحلي من البداية - في أيرلندا الشمالية، الإصلاحات التي تم تبنيها تحت مسمى «أعمال الشرطة مع المجتمع المحلي» من أجل بناء شرعية الشرطة في بيئة ما بعد الصراع بعد توقيع اتفاق بلفاست عام ١٩٩٨ توفر دروس مستفادة حول كيفية إرساء التشاور مع المجتمع المدني والقطاعات الأخرى وإضفاء الطابع المؤسسي عليه عن طريق تحديد الشواغل الأمنية للمجتمع المحلي، وأولويات عمل الشرطة، ونقد الممارسات السابقة عند الاقتضاء»<sup>١١</sup>.**

٨. خ كلير أوائل مكليسي، «٩٢٪ من الجرائم المرتكبة في المكسيك لا يتم الإبلاغ عنها: مسح، مؤسسة إنسايت كرايم Insightcrime، ٢٨ سبتمبر ٢٠١٢، يمكن الاطلاع عليه هنا: <http://www.insightcrime.org/news-briefs/crimes-mexico-unreported-inegi>؛ ويمكن الاطلاع على المسح الأصلي الصادر باللغة الأسبانية هنا: <http://www.beta.inegi.org.mx/proyectos/enchogares/regulares/envepi/2012/>.

٩. جيفري إم جونز، «انخفاض الثقة في الشرطة في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها في ٢٢ عام»، جالوب، ١٩ يوليو ٢٠١٥، يمكن الاطلاع عليه هنا: <http://www.gallup.com/poll/183704/confidence-police-lowest-years.aspx>.

١٠. إيبسوس موري، «الثان من كل ثلاثة بريطانيين يعبرون عن ثقتهم في صدق الشرطة»، إيبسوس، ١٤ مارس ٢٠١٤، يمكن الاطلاع عليه هنا: <https://www.ipsos.com/ipsos-mori/en-uk-two-three-britons-say-they-generally-trust-police-tell-truth>.

١١. سانام ناراجي-أندرنلي وأخرون، «الحقائق غير المرعبة والحكمة غير التقليدية، الملخص التنفيذي» (ص. ١٧).

١٢. د. جوني بيرن، «تأملات حول خبرات أيرلندا الشمالية: الدروس المستفادة من التطبيع بين عمل الشرطة والأمن في مجتمع منقسم، جهاز الشرطة في أيرلندا الشمالية، إنتركوم وسيفرورلد، يونيو ٢٠١٥، يمكن الاطلاع عليه هنا: <http://uir.ulster.ac.uk/37801/1/reflections-on-the-northern-ireland-experience.pdf>.

في باكستان أيضا، قامت النساء والشباب وقادة المجتمع بأنفسهم بتطوير نماذج محلية ذات صلة بالتعاون مع الشرطة، مما أدى إلى وجود آلية جماعية للإنذار المبكر من التطرف العنيف ومنعه.

❖ **التوصل إلى فهم مشترك لمفاهيم منع التطرف العنيف** - في المغرب، شددت منظمة البحث عن أرضية مشتركة على الحاجة إلى وجود إطار مرجعي مشترك بين منظمات المجتمع المدني والقطاع الأمني. ومن خلال جلسات الحوار تم التأكيد على فهم الطرفين لمدي تعقيد قضية التطرف العنيف في البلد، واستخدما نفس اللغة، كما قاما بصياغة خطط عمل استراتيجية واتفقا على نهج طويل الأجل يسלט الضوء على الاستثمار في القيادات المحلية. نتيجة لذلك، استطاعت منظمة البحث عن أرضية مشتركة بناء الثقة بين الشرطة والمجتمع المدني مما سمح لهما بالتعاون في سلسلة من المبادرات التي تضمنت، على سبيل المثال، دعوة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى المجتمعات المحلية لمناقشة خبراتهم.

❖ **إعطاء أفضلية لبناء العلاقات على بناء القدرات** - في نيجيريا، تنشر مؤسسة نيم نهج تعاوني في مجال منع التطرف العنيف يشرك الشباب والنساء والقادة التقليديين والقادة الدينيين والمجتمع المدني والأجهزة الأمنية والأكاديميين والمؤسسات الحكومية. فقد وجدت المديرة التنفيذية للمؤسسة السيدة فاطمة أكيلو أن هناك فجوة كبيرة بين الحكومة والعيش والمجتمع المدني، مع عدم اعتقاد الحكومة بأن منظمات المجتمع المدني لديها ما تقدمه في السياق المتقلب بالغ التسليح، ولكي تضع التعليم على جدول أعمال الأمن الوطني، قضت السيدة أكيلو ومنظمتها سنتين لبناء الثقة وتكوين شبكة وإثبات أن المجتمع المدني في وضع مثالي للوصول إلي الشباب النيجيري والتواصل معه.

❖ **خلق مساحة للمناقشة لمعالجة انعدام الثقة والمساعدة على التوصل إلى حلول واعية** - في سريلانكا في أعقاب الحرب الأهلية كانت هناك أزمة كبيرة في الثقة بين المجتمعات المحلية وموظفي أمن الدولة، بما في ذلك الشرطة، في المناطق الأكثر تضررا من الحرب. وقد أعربت النساء في القرى عن قلقها إزاء دخول ضباط الشرطة (الرجال) إلي مجتمعاتهن، بينما كانت الشرطيات تخاف دخول القرى وحدها، وكان التواصل قليلا أو منعدما بين الشرطة والمجتمعات التي تخدمها. قامت رابطة النساء المتضررات من الحرب (AWAW) بتوفير التدريب للموظفين في أكثر من ٤٠٠ مركز للشرطة حول أخلاقيات ومبادئ العمل الشرطي في المجتمعات المحلية. واستنادا إلى جدول أعمال قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، حددت الشرطة مخاوفها الأمنية الرئيسية في المجتمعات المحلية وقامت بتطوير التدخلات ذات الصلة التي من شأنها أن تمكن التفاعل غير الرسمي مع أفراد المجتمعات لبناء الثقة تدريجيا. كما قامت الرابطة أيضا بدعوة الدولة إلى إرسال ضابطات شرطة، علاوة على التأكد من أن ضباط الشرطة الذين يعملون في مناطق التاميل يمكنهم أن يتحدثوا لغة التاميل. وقد تمثل أحد الحلول البسيطة في موافقة الأطراف المعنية المحلية بموافقة ضباط شرطة للضابطات مع قصر دخول المنازل على الضابطات.

وفي حين أن كل سياق فريد من نوعه، هناك خصائص مشتركة بين السياقات المختلفة حيث أثبتت الشرطة المجتمعية فعاليتها، فالثقة هي أساس العلاقات القائمة، لكن بنائها وتعميقها يتطلب حيزا أساسيا للحوار والتبادل يتميز بشموله لكل شواغل المجتمع المحلي بصورة مستمرة. والأهم من ذلك أنه ينبغي ألا يركز فقط على الأولويات التي تحددها الشرطة أو الحكومة أو القوات الدولية. لتحقيق أداء أفضل وتحسين العلاقات مع المجتمع المحلي، يجب على الشرطة إن تحدد احتياجات المجتمع المحلي في مجال الأمن وإنفاذ القانون في المجتمع وأن تحترمها وتتعامل معها. فعلى سبيل المثال، لوحظ هذا التحول في المغرب بعد أن دعا المجتمع المدني ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان للحوار مع الجهات الأمنية الفاعلة.

## التفاعل بين المجتمع المدني وقطاع الأمن: ما هي أهميته وكيف يمكن تحقيق التقدم

يشكل المجتمع المدني المحلي المستقل جزءا كبيرا من العمود الفقري للجهود العملية المعنية بمنع التطرف العنيف ومكافحته، وهو غالبا ما يأتي «من المجتمع المحلي» وبالتالي يتمتع بالشرعية والثقة والصلات بالمجتمع المحلي بطرق لا يمكن للدول والأطراف الفاعلة على المستوى الدولي الحصول عليها. الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تفهم تلقائيا ما يعنيه نهج «المجتمع بأسره»، وتمثل بحكم تعريفها جسور لا غنى عنها بين مختلف القطاعات، فضلا عن الحكومة والمجتمعات المحلية.

وعلى الصعيد الدولي، لا سيما بين الجهات الفاعلة في القطاع الأمني، هناك اعتراف بالقيمة الهائلة التي تجلبها منظمات المجتمع المدني المحلية إلى طاولة المفاوضات. وفي مشاوراتنا مع جميع الجهات الفاعلة في مجال الأمن، وصناع السياسات والممارسين هناك اتفقا على أن «نقطة الدخول» يجب أن تكون في بداية أي عملية. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون منظمات المجتمع المدني المحلية بين المشاركين الرئيسيين منذ مرحلة تقييم طبيعة التهديدات والتحديات، وكذلك الحلول، وتصميم السياسات الوطنية، وتنفيذها في المجتمعات المحلية، وصولا إلى رصد الأثر وتوفير آليات التعقيب واستقاء الملاحظات. وبالنظر إلى الميل إلى استبعاد المنظمات النسائية والشبابية، ينبغي بذل جهود خاصة لتحديد تلك المنظمات وإشراكها نظرا لتمتعها بالصلات الهامة والخبرات وفهم الديناميكيات والتوجهات التي غالبا ما تكون خافية على الكيانات الأكثر رسمية.

«كانت قدرة المجتمع المدني في نيجيريا أفضل كثيرا في التواصل مع شباب اليوم. وقد استغرقت الحكومة وقتا طويلا لتدرك ذلك وتعترف به. كان علينا أن نعمل لمدة سنتين تقريبا لإدراج التعليم بجدول أعمال الأمن القومي. وكانت الفجوة بين الحكومة والمجتمع المدني كبيرة مع نقص تام في الثقة. لم تصدق الحكومة أن المجتمع المدني باستطاعته تقديم أي شئ. ولكن في نهاية المطاف نجحنا في تكوين شبكة مع الأكاديميين والقطاع الخاص والأطراف الفاعلة في مجال التنمية. لا يستطيع أي بلد أن ينجح بدون مزج الاثنين

معا.»

(دكتورة فاطمة أكيلو، المديرية التنفيذية لمؤسسة نيم بنيجيريا)

لكن هناك سؤال دائم حول تحديد المنظمات والجهات الفاعلة «الصحيحة» في المجتمع المدني. وقد تم تسليط الضوء على هذه المسألة ومعالجتها في سياق عمليات السلام الشاملة للجميع. وتقدم أداة السلام الأفضل التي قامت آيكان بتطويرها ملخصاً للمعايير الرئيسية لتحديد منظمات المجتمع المدني ذات الصلة (أنظر الإطار رقم ١). وفي سياق منع التطرف العنيف، لا تزال هناك حاجة إلى القيم الأساسية ويمكن تكييف المعايير لتحديد المجموعات المنخرطة انخراطاً مباشراً في نشاطات منع التطرف العنيف أو في النشاطات ذات الصلة.

ومن الشواغل ذات الصلة لدى الجهات الفاعلة في مجال الأمن الدولي أن انخراطها مع منظمات المجتمع المدني المحلية يمكن أن تعرض هذه المنظمات للخطر. ويمكن معالجة ذلك أيضاً عن طريق تعزيز التواصل بين الجهات الفاعلة في مجال الأمن والدولة من ناحية ومنظمات المجتمع المدني الدولية التي لديها تشبيك جيد مع المنظمات المحلية من ناحية أخرى. ويعد التحالف النسائي من أجل القيادة الأمنية (WASL) الذي ترأسه آيكان، ومجموعة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن الشباب والسلام والأمن التي تشارك في رئاستها منظمة البحث عن أرضية مشتركة من الأمثلة على الكيانات ذات الجذور المحلية والروابط العالمية، ولديهم علاقات موثوقة مع الشركاء المحليين الذين يمكنهم التشاور معهم حول ما إذا كانت الكيانات المحلية ترغب في المشاركة مع الأطراف الفاعلة الأمنية الدولية، مثل مدربي الشرطة أو المدربين العسكريين الذين يقدمون تلك الخدمات في بلدانهم وكيف يمكنهم القيام بذلك، وتيسير التواصل عند الحاجة. وفي الوقت نفسه، فهي جهات مستقلة موضع ثقة وذات مصداقية في الفضاء الدولي أيضاً، ولديها علاقات راسخة مع مؤسسات الدولة والمؤسسات متعددة الأطراف.

ولكي تكون هذه العلاقات فعالة في المجال الأمني، يجب تعزيزها على أساس الثقة المتبادلة والاعتراف بالقيمة المضافة التي يقدمها كل قطاع، ويمكن أن يكون مبدأ العمل الرئيسي هو التعاون المنظم الذي يتمحور حول تقسيم العمل بناءً على المزايا النسبية أو المقارنة.

وعلى الرغم من أن الفكرة بسيطة بما فيه الكفاية، لا تزال هناك الكثير من الحواجز البيروقراطية والنظامية التي ينبغي التغلب عليها. فمنظمات المجتمع المدني، حتى المنظمات الدولية، نادراً ما تتوفر لها الموارد التي تسمح لها بالحفاظ على التواصل المنتظم مع مجموعة متنوعة من القطاعات والأطراف الفاعلة داخل نفس الدولة. وبعبارة أخرى، فإن التواصل والعلاقات قد تكون قوية مع وزارة التنمية الدولية أو الخارجية، لكنها ليست كذلك مع أذرع الأمن أو الشرطة الدولية وحفظ السلام بالبلد نفسه. ينبغي على كل قطاع أن يلتزم بتيسير الاتصالات وتمكينها.

ويمكن للجهات الفاعلة الدولية في مجال الأمن أن تضطلع بدور كبير في تعزيز الشرطة المجتمعية . ، وفي الحالات التي تقدم فيها الخدمات الاستشارية أو التدريب أو التمويل في سياق برامج إصلاح قطاع الأمن (SSR) ينبغي لها أن تتأكد من أن روح الخدمة وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة للأقليات والشباب والنساء والأطفال يكون الحوار المجتمعي والشراكات مع المجتمع المدني أساسية للمهارات والقدرات التي تقوم بتطويرها .

ولا يزال تمويل برامج منع التطرف العنيف يمثل تحدياً لمنظمات المجتمع التي غالباً ما تواجه فترات تنفيذ تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر للعمل الذي يتطلب التزاماً طويل الأجل لتحديد أهميته بالنسبة للهدف وأصالته على المستوى المحلي، ولكي تتغلب على التصور بأن الأطراف الفاعلة الدولية تنظر إلى حياة المتضررين من التطرف ومجتمعاتهم المحلية كـ«مشروع»<sup>١٣</sup> .

يجب على مجتمع المانحين أن يعيد النظر في عملياته للسماح بمزيد من المرونة في الجداول الزمنية للتمويل بحيث تسمح بتحقيق توازن أفضل بين قياس جودة البرامج وليس فقط كم الأموال التي يتم صرفها .

١٣ . سانام ناراجي أندرياني وآخرون، الحقائق غير المريحة والحكمة غير التقليدية، الملخص التنفيذي (ص ٤٠) .



## عينة لمعايير تحديد المجتمع المدني المحلي

مقتطفات من أداة السلام الأفضل التي اصدرتها أيكان (٢٠١٥)

هناك مجموعات قديمة ومجموعات جديدة بالمجتمع المدني تقوم بأعمال محددة تتعلق بمنع التطرف العنيف ومكافحته وبناء السلام أو ذات صلة بها. بالنسبة لإعداد البرامج التي تنطوي على المشاركة مع القطاع الأمني، يمكن أن تساعد مجموعة من المعايير على تحديد أكثر منظمات المجتمع المدني صلة بهذا المجال. المعايير التالية استمدت من المشاورات مع الممارسين في مجال السلام والمناصرين على مستوى العالم.

### القيم والالتزامات الأساسية:

- ❖ اللاعنف والتسوية السلمية للنزاع،
- ❖ حقوق الإنسان وحقوق المرأة والسلام،
- ❖ مراعاة النوع الاجتماعي في قضايا الأمن والحكم،
- ❖ الاستقلال السياسي و/أو اللاحزبية
- ❖ تمثيل/إدراج الفئات المتنوعة، مثل النساء والشباب والأقليات والسكان المهمشين .

### التمتع بالكفاءة في واحد على الأقل من المجالات التالية:

- ❖ الخبرات العملية والفهم القائم على النوع الاجتماعي للواقع،
- ❖ سجل قوي لتمثيل المرأة / المجتمع المدني،
- ❖ توفير المعونة، والإنعاش المبكر، أو سبل العيش البديلة،
- ❖ القدرة على الوصول إلي الجماعات المسلحة و/أو منع التجنيد في الميليشيات،
- ❖ نزع السلاح/إعادة التأهيل وأمن المواطن/المجتمع المحلي
- ❖ التمتع بالخبرة في مجال الوساطة/صنع السلام - لا سيما بين المجتمعات المحلية
- ❖ تعزيز التماسك الاجتماعي وثقافة السلام،
- ❖ التركيز على قضايا العدالة والمصالحة والعمل مع الضحايا،
- ❖ قضايا الموارد، بما في ذلك الموارد الوطنية وحقوق الأرض، مع فهم لاحتياجات المجتمعات المحلية والمرأة.

### طبيعة الدوائر:

تختلف المنظمات في عمق دوائرها واتساع نطاقها، ولكن من المفيد اختيار المنظمات التي لديها ما يلي:

- ❖ صلة بدائرة «على أرض الواقع»
- ❖ آليات للحصول على التغذية المرتدة لإعلام المجتمعات المحلية والاستماع إليها، بما في ذلك الفئات المهمشة،
- ❖ القدرة على تعبئة الرأي العام والتأثير فيه،
- ❖ تمثيل متنوع من النساء والشباب والأقليات و/أو المناطق الجغرافية/الإثنية/المجتمعات الدينية.

للمزيد، راجع

<http://www.icanpeacework.org/wp-content/uploads/201703//Better-Peace-Tool-Arabic.pdf>

وفي الوقت نفسه، هناك حاجة ملحة لتحويل الموارد إلى المنظمات المحلية المستقلة، وليس إلى المنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة، حيث أن الأولى متجذرة في مجتمعاتها المحلية وقد اختارت الانخراط في تعزيز التماسك الاجتماعي والسلام ومنع التطرف والعنف المتصل به لأنها مسائل تتعلق بوجودها: طريقة حياتها وأسرها معرضة للخطر مباشرة، ولديها التزام طويل الأجل وليست لديها «استراتيجية خروج». ولا تعتمد أنشطتها على أولويات المانحين أو مصالحهم. وفي الوقت نفسه، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى لديها هيكل مؤسسية للتعامل مع المتطلبات المالية الثقيلة و ضرورية للحكومات. لكن لكي تكون فعالة، تحتاج تلك المنظمات الدولية إلى نظيراتها المحلية. وتعد الشفافية فيما يتعلق بالموارد المتاحة، والتصميم التشاركي، والاعتراف بالإنجاز في تنفيذ المبادرات، والالتزام بتعزيز المنظمات المحلية هي أمور أساسية للتعاون الفعال والحفاظ على الثقة.

وتعتبر حلقات التعقيبات من المحلي إلى الدولي ذات أهمية كبرى لضمان إجراء التعديلات والتغييرات على البرامج في الوقت المناسب للاستجابة للواقع المتغير على أرض الواقع وتفاذي أي ضرر غير مقصود.

## الختام

لا تزال هناك بعض التحديات العميقة المتبقية، لكن التفاعلات بين الأطراف المعنية ، ولا سيما الأطراف الفاعلة في مجال الأمن ومنظمات المجتمع المدني المحلية، كما اتضح أثناء فعالية المنصة العالمية لتبادل الحلول التي عقدت في لندن، تدل على وجود كم من الأمور المشتركة فيما يتعلق بالرؤية والقيم، فضلا عن الكثير من فرص الشراكات في المستقبل. ويمكن تحقيق الكثير منها من خلال تيسير التواصل غير الرسمي وحشده بين شبكات الأقران عبر القطاعات، علاوة على التفاعلات الشخصية. بالإضافة إلى ذلك، و من أجل تحقيق تقدم واضح في مجال المنع الفعال للتطرف العنيف، ينبغي دمج الأفكار والحلول المقدمة في القسم الإرشادي من التقرير في الاستراتيجيات الوطنية لمنع التطرف العنيف، مع معالجة العديد من الأسباب الجذرية طويلة الأمد، ووضع أسس السلام والأمن والتعددية المستدامة.

الشبكة الدولية لأنشطة المجتمع المدني (ICAN) تشكر التالي ذكرهم على دعمهم السخي لعملائنا على منع التطرف العنيف وتعزيز السلام المستدام الشامل، وخاصة مع شركائنا في تحالف المرأة من أجل القيادة الأمنية (WASL)



Norwegian Ministry  
of Foreign Affairs



Foreign &  
Commonwealth  
Office



REGERINGSKANSLIET  
Ministry for Foreign Affairs  
Sweden



Schweizerische Eidgenossenschaft  
Confédération suisse  
Confederazione Svizzera  
Confederaziun svizra

Federal Department of  
Foreign Affairs FDFA



compton  
foundation



OUR SECURE FUTURE  
Women Make the Difference  
a program of One Earth Future

الآراء الواردة بهذا التقرير لا تمثل بالضرورة كل المؤسسات والأفراد ذوي الصلة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لنظام الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

**ICAN** International  
Civil Society  
Action  
Network  
*For women's rights, peace and security*

واشنطن دي سي، الولايات المتحدة الأمريكية

1775 Massachusetts Avenue NW, Suite 524 | Washington DC 20036 USA

info@icanpeacework.org | www.icanpeacework.org